مؤشرات ومنبئات ما قبل التشخيص:

وقبل ان نتعرض الى أساليب قياس وتشخيص التخلف العقلي يجدر الإشارة إلى إن بعض الباحثين يحددون العديد من المؤشرات التي تشير من وجهة نظرهم إلى أن النمو العقلي لدى الطفل في وضع غير مطمئن وفي هذا الصدد؛ يحدد كل من جمال الخطيب ومنى الحديدي1997 المؤشرات العقلية المعرفية غير المطمئنة عند تشخيص الأطفال المتخلفين عقليا وذلك على النحو التالى:

- 1. لا يتجنب الطفل المخاطر المألوفة في المنزل (السكين، الكبريت، الكهرباء،.. وما إلى ذلك).
 - 2. لا يستطيع الطفل تقليد بناء أشكال بسيطة من المكعبات.
 - 3. يواجه الطفل صعوبة في رسم الإشكال الهندسية البسيطة.
 - 4. يواجه الطفل صعوبة في الانتباه والتركيز.
 - 5. لا يستطيع الطفل تذكر الأشياء المتسلسلة مثل الأعداد والحروف الهجائية.
 - 6. لا يستطيع الطفل سرد قصة بالتسلسل.
- 7. يواجه الطُّفل صعوبة في فهم أشياء غير المتشابهة مثل اصغر واكبر، أكثر واقل، أثقل واخف. الخ.
 - 8. لا يميز الطفل بين الألوآن الأساسية.
 - 9. لا يفهم الطفل معنى الصور.
 - 10. لا يعرف الطفل أجزاء جسمه الأساسية.
 - 11. لا يعرف الطفل الأصوات التي تصدر عن الأشياء المألوفة في البيئة.
 - 12. لا يفهم الطفل معاني الكلمات التي تشير إلى مواقع الأشياء مثل: تحت، في، على، أعلى.
 - 13. يبدو الطفل وكأنة لا يتعلم من خلال الخبرة.
 - 14. لا يعرف كم عمره.
 - 15. لا يميز الطفل الأشياء حسب حجمها.
 - 16. لا يميز الطفل الفروق بين الأشكال.

ولقد أختلف الباحثون بالنسبة لنوع المظاهر السلوكية التي يستخدمونها للتعرف على التخلف العقلي، فيستخدم بعضهم مظاهر القدرة العقلية المعرفية العامة – كما تقاس باختبارات الذكاء – كمحك للتعرف على هذه الحالات، ويرفض بعضهم استخدام هذا المحك، ويفضل استخدام مظاهر النضج الاجتماعي، والتوافق النفسي والتوافق الشخصي، كما تبينها المقاييس الخاصة بذلك، وقد يفضل البعض الآخر القدرة على التعلم، وقد يستخدم آخرون " السلوك التواؤمي"، بينما قد يرفض بعض علماء النفس استخدام محك واحد، مفضلين استخدام عدد من المحكات للتعرف على التخلف العقلى. وسوف نناقش عدداً من هذه المحكات.

أولاً القدرة العقلية العامة (الذكاء)

من المعروف أنه أذا قسنا سمة ما كالقدرة العقلية العامة بواسطة أحد إختبارات الذكاء التي نطبقها على عدد كبير من الأفراد ورسمنا العلاقة بين الدرجات التي حصلوا عليها في هذا الأختبار والأعداد التي حصلت على كل درجة من هذه الدرجات لوجدنا أن غالبية الأفراد يحصلون على درجات متوسطة وأن عدداً منهم يحصلون على درجات منخفضة وأن هذه الفئات القليلة توزع يحصلون على درجات منخفضة وأن هذه الفئات القليلة توزع نفسها بحيث يقل العدد كلما أرتفعت أو أنخفضت الدرجة أو بعبارة أخرى تتوزع الدرجات تبعاً للمنحنى الأعتدالي أي أن سمة الذكاء موزعة بين الأفراد أو العينات الممثلة للمجتمع الكبير توزيعاً أعتدالياً بحيث أن معظم الأفراد متوسطون في الذكاء وأن هناك أقلية منخفضة الذكاء وأقلية أخرى مرتفعة الذكاء ويوضح المنحنى الأعتدالي مثل هذا التوزيع.

اتخذ بعض العلماء معامل الذكاء كأساس لتشخيص التخلف العقلي مثل تيرمان ولوتيت ، وهنا يعرف المتخلف عقلياً بأنه كل من انخفضت نسبة ذكائه عن 70 ، وتقدر نسبة المتخلفين عقلياً على هذا الأساس بحوالي 3% من مجموع السكان. وقد غالى البعض منهم في الاعتماد على هذه النسبة إلى درجة أنهم سمحوا لأنفسهم أن يقبلوا الطفل الذي بلغت نسبة ذكائه 68 او 69 بالبرامج الخاصة بالمتخلفين عقلياً والا يقبلوا الطفل الذي بلغت نسبة ذكائه 71 أو 72 بهذه البرامج ومعنى ذلك أنهم يفترضون الدقة المتناهية في اختبارات الذكاء والأعتماد على نسبة الذكاء امر لايخلو من الخطأ للأسباب التالية:

1. ان اختبارات الذكاء تقيس ابعاد عقلية مختلفة ، فالأختبارات المختلفة التي تقيس الذكاء تتركب من اختبارات لقدرات عقلية مختلفة ، وان مجال الأختلاف بين هذه الأختبارات يكمن في أختلاف نسب وجود هذه القدرات او في درجة تشبع الأختبار بهذه القدرات ومعنى هذا أن اختبارات الذكاء تختلف فيما بينها باختلاف القدرات التي تقيسها وهذا يؤدي الى تباين نتائجها ، مما يدفع علماء النفس الى المناداة بضرورة عدم العتماد على أختبار واحد ، فكلما كثر عدد الأختبارات امكن تكوين فكرة أشمل عن المستوى الوظيفي العقلي للفرد ، ولكن كم من الأختبارات يلزمنا لتكوين مثل هذه الصورة.

2. ان اختبار الذكاء لايكون صادقاً عند تطبيقه على فرد معين إلا إذا أستخرجت معاييره من عينة تمثل المجموعة التي ينتمي اليها ذلك الفرد. فمثلاً ان أختبار الذكاء الذي وضع للأمريكيين لايصلح لقياس ذكاء طفل الماني او مصري بنفس الدرجة التي يصلح بها للأمريكي . وليس الأمر قاصراً على الأختلافات الثقافية بين الدول المختلفة، بل ان الدراسات التي أجريت على الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والتي بينت أن أطفال هذه الأقليات أقل ذكاء من الطفال الأمريكيين البيض ، لاتبرهن إلا على عدم صلاحية هذه الأختبارات لقياس ذكاء اطفال الأقليات لنها قننت على غيرهم ومشبعة بخيرات ثقافية حرموا منها.

ثانياً: النضج الاجتماعي (الصلاحية الأجتماعية)

يقصد بالنضج الاجتماعي قدرة الفرد على إقامة علاقات اجتماعية فعالة مع غيره ومشاركة من يعيش معهم في علاقاتهم الاجتماعية، و هذا ما يتخذه بعض العلماء كدليل للتعرف على المستوى العقلي للشخص، وبالتالي للتعرف على ظاهرة التخلف العقلي. ولقد اتخذ تريد جولد مدى الصلاحية الأجتماعية محكاً للتعرف على التخلف العقلي فعرف التخلف العقلي بأنه حالة عدم اكتمال النمو العقلي بدرجة تجعل الفرد عاجزاً عن مواءمة نفسه مع بيئة الإفراد العاديين بصورة تجعله دائماً في حاجة إلى رعاية وحماية خارجية. وقد انتقد طرح تريد جولد للأسباب التالية:

- 1. غموض مفهوم الصلاحية الأجتماعية إذ لم يحدد معنى بيئة الأسوياء ومطالبها ، وماهي المعايير التي تستخدم في تحديد مدى موائمة الفرد للبيئة .
- 2. إعتبار كل من لم يتواءم مع بيئته متخلف عقلياً ، ونحن نعرف ان الذهانيين والعصابيين وغيرهم من حالات الأضطرابات النفسية والأنفعالية لايستطيعون التواءم مع بيئاتهم.
- ق. نظر الى نسبة الذكاء كعدد حسابي دون ان يأخذ في أعتباره أن الموقف الأختباري ووجود المختبر امام سؤال وإجابته يشبه موقف الفرد تجاه أي مثير في حياته الأجتماعية وهذا يرتبط الى حد كبير بالنمو العقلي للفرد.